



ُعُمان ومواقفها الإقليمية تجاه الأزمات في المنطقة

أيمن عبد الكريم حسين



عن المركز

مركز البيان للدراسات والخطب مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2017

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عمان و مواقفها الإقليمية تجاه الأزمات في المنطقة

أيمن عبد الكريم حسين *

مررت منطقة الشرق الأوسط بتحديات كبيرة، وكانت بداية هذه التحديات هو تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، حيث يرى بعض المراقبين أن تلك التحديات أخذت تتسع وتنتقل شيئاً فشيئاً بين دول المنطقة، وكانت هذه التحديات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتركَت آثاراً كبيرة في بنية المجتمعات داخل بلدان الشرق الأوسط، واستطاعت في بعض الدول الذهاب نحو تقسيمها على نحو مذهبي وطائفي وعرقي وإثنى، وسعت بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط إلى درء هذه التحديات ومواجهتها من أجل الحد من آثارها، وكذلك ذهبت بعض البلدان إلى نحو آخر بالتدخل بشؤون البلدان الأخرى، وكانت بعض الدول عاماً مساهماً في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط.

وحيث الحديث عن موقف الدول تجاه هذه التطورات من المهم التعرف على سياسة سلطنة عمان الخارجية، فقد كانت هذه السياسة واضحة المعالم وشفافة تجاه هذه التحديات وأخذت التعامل مع التطورات التي حصلت وما تزال تحصل سواء على مستوى البلدان الخليجية والعربية أم الإقليمية على حد سواء، وأخذت كذلك على عاتقها القيام بما هو ممكن من أجل تحقيق السلام والاستقرار لمنطقة الخليج بنحو خاص والشرق الأوسط بنحو عام؛ «فقد شاركت سلطنة عُمان في تعزيز جهود مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الأمنية، وتبنت العديد من المواقف الثابتة على الصعيد الإقليمي والدولي داعية من خلالها إلى ضرورة نشر السلام»^١، ودعت كذلك إلى ضرورة مواجهة ظاهرة الإرهاب العالمي الذي أخذ يضرب دول مختلفة، والعمل على تنسيق الجهود المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب من خلال قاعدة معلومات وبرامج عمل مشتركة.

١ - حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتکرات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠١٦-٢٠٠٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم العلوم السياسية - جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧، ص: ٥٧.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

ودعت السلطنة في كثير من المواقف الدولية والإقليمية إلى ضرورة الحفاظ على أمن المنطقة، ونشر السلام، ومكافحة الإرهاب، والعمل على القضاء عليه من خلال محاربة الفكر المتطرف الذي ينشره في المنطقة العربية، وسعت إلى دعم الدول العربية كافة في جهودها المبذولة التي تخدم الإنسانية وتحب الشعوب ويلات الحروب والصراعات، لأن الإرهاب أخذ يضرب البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط كلها دون استثناء، وحضرت السلطنة من انتشار الفكر المتطرف وعبرت عن قلقها إزاء ذلك «ودعت إلى مواجهته ومعالجة مسبباته والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الإقليمي والدولي؛ لحصر ظاهرة الإرهاب، والحد من انتشاره؛ وبالتالي إعادة نشر السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة».²

كانت التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتضاعد نحو التظاهر والمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية في بعض الدول، واعتبرت البداية لها عام ٢٠١١ في دول عربية مثل مصر وتونس وسوريا ولبيا واليمن، وكانت هذه التطورات تحدث ثغرات أمنية؛ مما يتسبب بخروقات أمنية كبيرة في بعض البلدان، فضلاً عن ظهور الفصائل المسلحة في هذه البلدان التي حملت السلاح بوجه الدولة، إلا أن الوضع كان مغايراً تماماً في السلطنة فقد «ابعدت عن أي أدوار داعمة للأطراف المتطرفة والجماعات المنخرطة والمتهمة بالقيام بالأعمال الإرهابية، ولم تمتلك أي مجموعات متطرفة على أراضيها أو خارجها، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى»³.

سعت سلطنة عُمان إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية للمساهمة في الحد من انتشار الفكر المتطرف والإرهاب في منطقة الخليج العربي بنحو عام، «فأخذت بزيادةوعي الشعبي لدى الجماهير عن مخاطر الإرهاب والإرهابيين على أمن واستقرار الدولة بكل الوسائل الإعلامية والتربوية والاجتماعية؛

- عبد الله الشمري، سلطنة عُمان واليمن: الموقف من عاصفة الحزم: قراءة استراتيجية، متاح على الرابط:

www.sautalyemen.com

- محمد عز العرب، المناعة الداخلية: لماذا ظلت عُمان محسنة من تحديات الإرهاب، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٧١٣٩، ٢٠١٥، ص: ١٤.

لحماية الأجيال الناشئة من التجنيد في الاتجاه الخاطئ»^٤، وأخذت عُمان على عاتقها المشاركة في المؤشرات والاتفاques الدولية والإقليمية التي تخص مكافحة الإرهاب وزادت من رقابتها المالية على الأرصدة، والمساعدات المالية التي يتم تحويلها داخل السلطنة إلى الشركات والأشخاص والجمعيات الخيرية، فضلاً عن تجريم الطائفية^(*) على وفق القانون العماني، وهذا ما يميزها عن بقية دول الخليج، فضلاً عن عدم مشاركتها في أي عملية عسكرية خارج حدودها تحدد فيها أمن المنطقة واستقرارها.

في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط من الصعب إيجاد جهات فاعلة سياسياً واقتصادياً أحدثت تغييراً في واقعها الداخلي جذرياً، فضلاً عن أن الفوضى التي ضربت منطقة الشرق الأوسط أثرت على اقتصاديات تلك البلدان، فقد برزت سلطنة عُمان بما حققت من نمو اقتصادي ورفع للمستوى المعيشي للمواطن والازدهار الاقتصادي والثقافي أن تكون واحة للاستقرار في المنطقة الملتهبة، والحفاظ على ذلك النمو والازدهار وإدامته دون الانجرار إلى الفوضى في المنطقة، وامتازت أيضاً ك وسيط دبلوماسي في الشرق الأوسط عبر سياستها الخارجية الهادئة والمتننة في إدارة الخلاف.

وهناك من يعتقد هذا الدور العماني في المنطقة فهي تبتعد عن القيادة في بعض الأحيان وتتجنب مساعدة الدول الأخرى إلا عبر المفاوضات، فضلاً عن ذلك تقاطعها مع المملكة العربية السعودية تجاه قضيتي الاتحاد الخليجي الذي دعا إليه الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠١١ وعدم دعم بعض قرارات مجلس التعاون الخليجي، وقضية التقارب مع إيران التي ترى فيها السعودية بأنها خطراً يهدد أمن المنطقة من جهة وزيادة التمدد والنفوذ الإيراني إلى الدول الخليجية من جهة أخرى، وهذه النقطة ربما قد شكلت نقطة بارزة في طبيعة العلاقات العُمانية الخليجية، إلا أن

٤ - حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتکرات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص: ٦٢.

(*) أشارت المادة (١٣٠) من قانون الجزاء العماني في ظل تجريم الممارسات الجماعية ذات الطبيعة الطائفية إلى أنه يُعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب فعلًاً غایته إثارة حرب أهلية في البلاد، ويعاقب بالسجن المؤبد مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من روج لما يثير التعرّفات الدينية والمذهبية أو حرض عليها أو أثار شعور الكراهيّة أو البغض بين سكان البلاد، للمزيد ينظر: بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014189038704848.html>

عمان تبدي مخاوفها من قضية الاتحاد في توسيع النفوذ السلفي في المنطقة في حال إقامته، لأنه غالبية الدول الخليجية ذات الغالية السلفية، مما سينعكس من وجهاً نظر عُمانية على التسريح الاجتماعي العماني، فضلاً عن التباين في الرؤى والاهداف بين دول مجلس التعاون وبين الاولويات والمصالح العُمانية، وأما ما يخص التقارب مع ايران فترى السلطنة إن الواقع الجغرافي العماني المتمثل بالبحار المفتوحة فضلاً عن التاريخ السياسي للدولة العُمانية فرض عليها إقامة علاقات قوية مع ايران وعدم الدخول في صراع معها، فهي تمتلك حدود مياه إقليمية معها وهناك حقول للنفط والغاز المشتركة فيما بينهم، وإنما غير مستعدة لأي مواجهة عسكرية ضد جيرانها، وهذا ما جعل من العربية السعودية تسجل بعض نقاط الخلاف تجاه السلطنة ودعتها إلى الالتزام بمبادئ مجلس التعاون الخليجي لأنها وخلال مسيرة هذا المجلس «تفردت سلطنة عُمان بجملة من المواقف التي بدت بعيدة عن نسق السياسة الخليجية، والعزوف عن الملفات والقضايا ذات الحساسية التي شهدتها منطقة الخليج على وجه الخصوص وتقديرها نموذجاً للدولة الوسيطة بين الأطراف المتنازعة»⁵.

الموقف العماني تجاه الأزمة اليمنية

كانت سلطنة عُمان وما تزال تدعم حالة الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط كون هذه المنطقة تشكل عامل استقرار لها داخلياً، فضلاً عن ذلك فإن السلطنة تفهم الحساسية السياسية على منع الجهات والأطراف الفاعلة إقليمياً من التدخل في شؤونها الداخلية، وزعزعة أمنها الوطني، وقد عبرت عن موقفها إزاء الأزمات والتطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١١ باختلاف مواقف دول الخليج العربي، ومن بين هذه الأزمات الأزمة اليمنية التي تعاملت معها سلطنة عُمان على درجة عالية من المسؤولية والحياد والتوازن في حلها، فاليمن له حدود جنوبية للسلطنة بطول ٢٨٨ كيلومتراً فكان من السهل انتقال الصراع بالقرب من حدود السلطنة؛ وبالتالي تهديد أمن المنطقة، لكن كان الموقف العماني آنذاك بعدم قطع العلاقات الدبلوماسية ورفض قرار الحرب عليه.

⁵ مسار الاختلاف بين عُمان ومجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، وحدة الرصد والتحليل السياسي، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، ١١ يناير ٢٠١٦، ص. ٢.

«فعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون بنقل مقرات سفاراتها من صنعاء إلى عدن، إلا أن السلطنة لم تقم بذلك وبقيت متمسكة بمبدأ عدم الانحياز إلى أي طرف مهما كلف الأمر»^٦، فجاء هذا الموقف انطلاقاً من المبادئ الأساسية في سياسة السلطنة الخارجية التي تدعو لعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية والنأي بالنفس عن الصراعات. والجدير ذكره هو أن الرؤية السياسية للسلطان قابوس في وقتها كانت تحتم عدم دعم أي طرف، والاكتفاء بالدعوة إلى الحوار البناء الذي على أساسه يتم نزع فتيل الأزمة وإنهاء الصراع، ولكن ذلك لم يحدث حيث بدأت الدول الخليجية باشتئاء عُمان بشن عمليات عسكرية في اليمن ضد قوات الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني على

عبد الله صالح.

في المقابل حملت سلطنة عُمان المسئولية كاملة على جميع الأطراف، ودعتها إلى إنهاء الصراع قبل فوات الأوان، ورعت أكثر من مفاوضات، واستقبلت وفوداً للحوثيين والأمم المتحدة، كل ذلك من أجل عدم امتداد النزاع اليمني إلى دول المنطقة بما فيها السلطنة، وسعت أيضاً إلى دعم أي جهود لدول مجلس التعاون الخليجي من تقديم أي مبادرات لحلحلة الأمور، ولم تنفع السلطنة من الاتهامات لها بالتعاطف مع الحوثيين من قبل السعودية، إلا أن ذلك كان مختلفاً تماماً كما ادعت السعودية، فالسلطنة من خلال جهودها في الملف اليمني بيت على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي «أن الحوثيين أليسهم الإعلام زياً غير زيه، فهم لا يستطيعون السيطرة على اليمن وحدهم، وقد قاموا بتحالفات مع آخرين في اليمن بعد أن ضاقوا ذرعاً بالوضع، وأن دول الخليج اعتقدوا أن الأمر هادئ وأن المبادرة الخليجية كافية وهذا غير صحيح»^٧.

تُعد الأزمة اليمنية من أبرز الملفات الخلافية بين سلطنة عُمان والدول العربية، حيث بينت السلطنة موقفها من الأزمة في صنعاء مبكراً، «فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حالياً، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي

٦- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مركبات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص: ٤٩.

٧- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العمانية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: www.mofa.gov.om.

واسع النطاق وشن عملية (عاصفة الحزم) العسكرية ضد المقاتلين الحوثيين في اليمن، بالتعاون مع التحالف العربي المشترك، إلا أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متوجبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتدخل القبلي بين الشعبين اليمني والعُماني».⁸.

إن استراتيجية مسقط الحيادية جعلتها لاعباً مهمّاً على صعيد مساعي بعض القوى الدولية والإقليمية حل الأزمة في اليمن سلبياً، وإعادة الاستقرار والأمن للمنطقة، وعدم عسكرة الأزمة أكثر مما جنحت إليه، ولا سيما في ظل ما بدا أنه -على وفق بعض المحللين- حرب بالوكالة بين بعض القوى العربية المركزية وطهران على أرض اليمن، فقد تقدمت السلطنة بمبادرة من سبع نقاط، للتوصل إلى توافق سياسي بين الفرقاء اليمنيين، دون الحاجة إلى تدخل عسكري إقليمي أو دولي؛ لحسم الصراع في اليمن.

وبتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأسباب التي جعلت من الوسيط العُماني يكون له رأي مغاير و مختلف لدول الخليج؛ فالسلطنة تتمتع بعمق كبير في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى حل الخلاف سلبياً، فضلاً عن أن الثقة التي أعطاها الحوثيون للعُمانيين كانت كبيرة، وتعدُّ عُمان المكان الأنسب للحوار بينها وبين القوى السياسية اليمنية الأخرى، وأن قناعة عُمان نفسها بأنها قادرة على إدارة الحوار خدمةً لقضايا المنطقة وإحلالاً للسلام والتعاون بمستوياته كافة هو عامل آخر يضاف إلى الدور العُماني الذي كان بارزاً في ملف الأزمة اليمنية، وأن ابتعاد عُمان عن المشاركة في عاصفة الحزم أعطاها مكانة حيادية متوازنة وهادئة لإدارة الملف اليمني أو المشاركة فيه؛ بغية الوصول إلى حل يرضي الأطراف المتخاصمة، والعمل على حفظ العلاقات مع الدول الأطراف في هذه الأزمة؛ وهذا ما يؤشر أو يفسر بمحى آخر التعاطي البراغماتي للسلطنة

-٨- مصطفى شفيق علام، نجح استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياسات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، متاح على الرابط:

<http://rawabetcenter.com/archives/13449> .

في علاقتها الخارجية مع الدول على خلاف بقية دول مجلس التعاون، فضلاً عن ذلك لم تشارك عُمان في عاصفة الحزم لترك هامشٍ من التفاوض بين أطراف الأزمة، فلا يمكن لأي طرف أن يطلب من عُمان التوسط لإنهاء الأزمة إذا كانت مسقط ضمن التحالف.

الموقف العماني تجاه الأزمة السورية

اختارت سلطنة عُمان موقفاً حازماً تجاه الأزمة في سوريا منذ اندلاعها عام ٢٠١١ برفض العمليات المسلحة المادفة لاسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ودعت إلى فتح باب الحوار بين الأطراف المختلفة للوصول إلى نتيجة سلمية تضمن حقوق الأطراف كافة، فضلاً عن ضرورة انتهاء الطرق السلمية لتسوية الأزمة وحلها عبر القنوات الدبلوماسية وعدم تدخل أطراف من خارج سوريا؛ كون الأزمة داخلية. وفي ظل اعتماد سلطنة عُمان مبدأ الحياد وانتهاج أسلوب الحوار، فقد كان لها موقف على العكس من دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية وأوضاعها، فأبقيت على سفارتها مفتوحة للدعم موقفها المحايد، فضلاً عن «أنها حاولت الوصول إلى حل سلمي عن طريق إجراء بعض المحادثات بين كل من وزير الخارجية العماني يوسف بن علوى مع نظيره السوري وليد المعلم في مسقط عام ٢٠١٥».^٩

ومن المؤكد أن تجربة عُمان في إعادة الأمن والاستقرار إلى السلطنة والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها بعد تعرضها لحركة تمرد من قبل «جبهة ظفار» في العام ١٩٧٥ بعد مجيء السلطان قابوس للحكم، وإيمانها بضرورة التصدي للجماعات الإرهابية في عموم المنطقة، قد أهلها لفهم أبعاد الأزمة السورية فيما لو انتقلت إلى بلدان أخرى في المنطقة ونيل ثقة دمشق بقدرتها على أداء دور الوساطة للتوصل إلى حل، وتعتقد مسقط أن التهديدات الأمنية التي تواجهها عدد من الدول الإقليمية ومن بينها سوريا قد انعكست تأثيراتها السلبية على بقية دول المنطقة؛ ولذا دعت السلطنة

٩- إسلام تايزر، أداء سلطنة عُمان في الأزمة السورية بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، مركز نور للدراسات والبحوث، ٢٠١٦، متاح على الرابط:

أطراف النزاع في سوريا إلى بذل المزيد من الجهود الرامية للحل السلمي.

إن ما امتازت به سلطنة عُمان بسبب مواقفها المحايدة والمتوازنة والعقلانية في إدارة الأزمات أكسبها دور الوساطة في الملف السوري الشائك، فهي لم تتوط بالانحياز للمحور الروسي-الإيراني الداعم لبقاء النظام السياسي في سوريا من جهة، ولم تدعم المحور الغربي-الأمريكي الرافض لبقاء الرئيس بشار الأسد من جهة أخرى، فضلاً عن أن السلطنة لا تؤمن بسياسة الحاحور لكنها استطاعت أن تؤدي دوراً محورياً ومهماً ولاسيما أن الأطراف في المحورين الرافض والداعم لبقاء الرئيس الأسد يتقطعن في أمور كثيرة على المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية كافة، لكن السلطنة أصرت على البحث عن خطة دبلوماسية تجعل منها وسيطاً مقبولاً إقليمياً ودولياً في حل الملف السوري بالنحو الذي يؤدي إلى الإبقاء على التواصل مع المحورين باستمرار من أجل إنهاء الصراع الدائر منذ عام ٢٠١١.

إن تعامل السلطنة مع الواقع في ملف الأزمة السورية بخطوات متزنة وواثقة على وفق مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على أمن المنطقة من جهة، ومعاودة إبراز دورها في الأزمة يمثل خياراً استراتيجياً لطرح مشروعها السلمي في حل النزاعات في خضم الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة، والمشكلات السياسية بين اللاعبين الدوليين في هذه الأزمة من جهة أخرى، فسلطنة عُمان تجيد التعاطي مع الواقع بنحو يجعلها طرفاً محايضاً ومؤثراً في آن واحد تجاه القضايا الإقليمية^{١٠}، فهي استطاعت التوازن بين علاقتها مع سوريا من جهة ودول عربية داخل مجلس التعاون الخليجي داعمة لأطراف النزاع في الملف السوري من جهة أخرى، وكان ذلك عبر بناء صداقة مع دول المنطقة والعالم أجمع في انتهاج مبدأ الحوار والاحترام المتبادل.

كانت هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن السلطنة تبحث حول إمكانية الحل

١٠ - حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مذكرات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص: ٤٧.

السياسي السلمي في الأزمة السورية والدفع باتجاه تبني الموقف الأكثر سلمية وواقعية من أجل الحفاظ على وحدة الأرض السورية، وعدم إراقة الدماء، فعلى سبيل المثال «تبادل السلطنة الزيارات بينها وبين سوريا على مستوى وزارة الخارجية، فضلاً عن مشاركتها في المشاورات المتعلقة بالشأن السوري التي عقدت في قيينا، وسعى السلطنة إلى طرح العديد من المبادرات في ظل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة؛ مما يساهم ذلك في القضاء على الإرهاب»¹¹ إذ أخذت الأزمة بالتصاعد وظهور جماعات مسلحة خارج إطار المعارضة مثل: جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي ترى فيها سلطنة عُمان خطراً يهدد أمن المنطقة وزعزعة الاستقرار فيها.

لم تأت سلطنة عُمان أي جهد في المحافل الدولية والإقليمية من أجل حل الأزمة السورية بطرق سلمية، وكذلك دعوة الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم الجهود الرامية لإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد؛ بما يسهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكّن من إيجاد موئي قدم له في سوريا، وما يشكله هذا الإرهاب من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي. وكذلك ثمنت عُمان الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية في مساندة الشعب السوري لتجاوز محنته، وأكّدت على ضرورة بذل المزيد من أجل التخفيف عن المعاناة الإنسانية للشعب السوري في الداخل والخارج. وسعت السلطنة إلى إقناع الفرقاء في الأزمة السورية بالجلوس على طاولة الحوار والاحتكم إلى نتائج تلك المباحثات، من أجل الحفاظ على مصلحة الشعب السوري، وسلامة أراضيه ووحدتها، والابتعاد عن الحل العسكري.

لقد تعاملت سلطنة عُمان مع الأزمتين اليمنية وال叙利亚 انتلاقاً من ثوابتها ومرتكزاتها في السياسة الخارجية التي تهدف إلى إيجاد مساحة من الحوار المبني على الثقة بين الأطراف المختلف

11 - مهند أبو عريف، الأزمة السورية والدبلوماسية العمانيّة.. مؤشرات ودلائل، جريدة الدستور المصرية، ٣ تشرين الثاني ٢٠١٥ ، متاح على الرابط:

<http://www.dostor.org> .

في الأزمتين، فضلاً عنأخذ دور الوساطة والحياد الذي من شأنه أن يؤدي دوراً مهماً في بلورة موقف موحد تجاه حل الأزمة مهما كانت، وعدم الانحياز لطرف دون آخر أو على حساب طرف، فالسلطنة تعاملت مع الأزمتين بشقيين: الأول: كان على أساس الجوار الجغرافي مع الأزمة اليمنية؛ فهي تمتلك حدوداً معها، وتشكل خطراً قريباً عليها، وإن العمل على إيجاد حل سلمي يضمن عدم التأثير على الوضع الداخلي للسلطنة كان أول الأهداف التي سعت إليها في دورها حل الأزمة، وفضلاً عن ذلك فقد كان لها دور التوازن في إدارة الأزمة، لأن المملكة العربية السعودية كانت تقود التحالف العربي ضد اليمن وهي بدورها جزء من مجلس التعاون الخليجي، فهذا من شأنه أن يخلق فجوة في العلاقات بين السلطنة وال سعودية، لكنها استطاعت وبحكمة قيادتها أن تعامل مع الملف بهدوء واتزان، وعدم التأثير على العلاقات بين البلدين.

أما فيما يخص الأزمة السورية فقد تعاملت معها على أساس إبعاد التهديد عن أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصورة عامة، فإن ما يجري في سوريا هو تقاطع مصالح لبعض دول الخليج من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى، فضلاً عن القوى الدولية المتمثلة بروسيا والولايات المتحدة، فحرص السلطنة على حفظ أمن منطقة الخليج العربي بعدم امتداد آثار تلك الأزمة إليها من جهة، والتزامها بمبادئها في سياستها الخارجية من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة أخرى، لقد ساهمت عُمان ودعمت حل الأزمة سلبياً، وعملت على إبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع أطراف الصراع كافة التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمة، والوصول إلى حل يخرج البلاد من المأزق السياسي الذي كلف البلد كثيراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، والشروع بتأسيس مرحلة جديدة يكون فيها دور للجميع بما فيها الأطراف المتصارعة في بناء سوريا جديدة قائمة على احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات وتعدد الثقافات، وهذا ليس باليسير ما لم تتضاد جمعي الجهود لتحقيقه.